

## فقه سيدنا العباس بن عبد المطلب (رضي الله عنه)

### مسائل المعاملات انموذجاً - دراسة فقهية مقارنة

أ.م.د أحمد يعقوب دودح الجبوري - جامعة تكريت - كلية العلوم الإسلامية

#### المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
أما بعد:

فأن علم الفقه من أجل العلوم ، وإن الاشتغال به من أفضل القربات الى الله تعالى فبه يعرف  
الحلال من الحرام ، وسائر الاحكام ، وبه ينال المسلم درجة الخيرية قال عليه الصلاة والسلام : "من يرد  
الله به خيراً يققه في الدين"<sup>(١)</sup> ، وقد تعددت المذهب الفقهية وانتشرت في جميع البلدان ، وكان في  
الامة رجال لامعين ، وعلماء عاملين ولا سيما العصر الاول يمتلكون دراية في كيفية التعامل مع  
النصوص من حيث الاستنباط والاستدلال ، فيبينوا للناس مراد الله تعالى ، ومراد رسوله ﷺ ، فكان  
لاجتهدهم الاثر الكبير في اختلاف الفقهاء ومن بينهم سيدنا العباس بن عبد المطلب -رضي الله عنه-  
عم رسول الله -ﷺ- ، ولم اجد من جمع اقواله واجتهاداته غير ان احد اساتذتنا الافاضل بدأ بهذا  
المشروع وجعل مسائل الطهارة اللبنة الأولى في هذا الباب الطيب فارادت ان اكمل ما بدأ به زميلي ،  
فجعلت البحث في مسائل المعاملات فوسمته "فقه سيدنا العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه مسائل  
المعاملات انموذجاً" واشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة ،

أما المبحث الاول: ذكرت فيه سيرة موجزة عن سيدنا العباس "رضي الله عنه" وكان على اربعة مطالب:

المطلب الاول: سيرته وفيها "اسمه ، نسبه ، كنيته ، لقبه ، ولادته "

المطلب الثاني: اسلامه المطلب الثالث: منزلته عند النبي ﷺ ، وفضله

المطلب الرابع : وفاته

وأما المبحث الثاني: فجعلته في مسائل المعاملات وكان على ثلاثة مطالب

المطلب الأول : الاشتراط في المضاربة

المطلب الثاني : بيع الأعمى وشراؤه.

المطلب الثالث : الربا في دار الحرب .

ثم ذكرت خاتمة بينت فيها اهم النتائج التي توصلت اليها

وفي الختام اسأل الله تعالى ان اكون قد وفقت في هذا البحث

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

الباحث

المبحث الاول: سيرة موجزة عن سيدنا العباس "رضي الله عنه" ويشتمل على اربعة مطالب:

**المطلب الاول: سيرته وفيها "اسمه ، نسبه ، كنيته ، لقبه ، ولادته "**

**المطلب الثاني: اسلامه**

**المطلب الثالث: منزلته عند النبي "صلى الله عليه وسلم" ، وفضله**

**المطلب الرابع : وفاته**

المطلب الاول: سيرته وفيها "اسمه ، نسبه ، كنيته ، لقبه ، ولادته "

وقبل ان نتكلم عن سيدنا العباس لابد ان نقول ان سيدنا العباس هو اكبر من ان يعرف بكلمات او يوصف بعبارات و كتب التراجم ملئى بالحديث عنه الا انني لما اردت استقصاء اجتهاداته في هذا كان لزاما علي ان اتكلم ول بشكل موجز عن سيرته فاقول:

هو " العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي (١) ، يكنى بابي الفضل (٢) الصحابي الجليل عم رسول الله ﷺ "

امه هي : ام ضرار نُبَيْلَةُ بِنْتُ جَنَابٍ (٤)

واما ابناؤه من زوجته ام الفضل لبابة بنت الحارث "رضي الله عنها" الْفَضْلُ وَكَانَ أَكْبَرَ وَوَلَدِهِ وَبِهِ كَانَ يُكْنَى ، وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ حَبْرُ الْأَمَةِ ، وَعُنَيْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَقَتْمٌ ، وَحَبِيبَةُ وَمَعْبُدٌ ، واما بقيتهم : فكثير وتمام وصفية واميمة امهم ام ولد ، واما الحارث فامه حبيبة بنت جندب "رضي الله عنهم اجمعين" (٥)

اما ولادته فقد ذكرت المصادر انه ولد في مكة قبل عام الفيل بثلاث سنين (٦)

**المطلب الثاني: اسلامه**

واختلفوا في اسلامه هل كان بعد بدر ام قبل الهجرة

ورد عن ابن عباس قال: كَانَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَدْ أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَقِيلَ أَنَّهُ أَسْلَمَ الْعَبَّاسُ بِمَكَّةَ قَبْلَ بَدْرِ وَأَسْلَمَتْ أُمُّ الْفَضْلِ مَعَهُ ، وَقِيلَ أَنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَ فَتْحِ خَيْبَرَ (٧) .

**المطلب الثالث: منزلته عند النبي "صلى الله عليه وسلم" ، وفضله**

كان للعباس منزلة كبيرة عند رسول الإسلام ، والصحابة الكرام رضي الله عنهم اجمعين ، فقرابته من النبي ﷺ وايمانه به ودفاعه عنه كفى بذلك مزية وفضلا والكلام عن منزلة سيدنا العباس بن عبد المطلب وفضله يبدأ ولا ينتهي وكتب السيرة ملئى بفضله الا انني اردت ان اتكلم بشكل موجز عن منزلته وفضله ، وذلك ؛ لأن هناك من سبقني في الترجمة عنه (٨)

فقد كان النبي ﷺ " يجله كثيراً ، عن أبي سفيان بن الحارث عن أبيه: " كان العباس أعظم الناس عند رسول الله ﷺ " (٩)

وقالت عائشة : ما رأيت رسول الله ﷺ يجل أحدا ما يجل العباس، أو يكرم العباس والصحابة "رضي الله عنهم" يشهدون للعباس بفضله ويشاورونه ويأخذون رأيه<sup>(١٠)</sup> .

وكان أنصر الناس لرسول الله ﷺ بعد أبي طالب<sup>(١١)</sup> ومن مزاياه انه كانت إليه السقاية وزمزم في الجاهلية فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم دفعها إليه يوم فتح مكة<sup>(١٢)</sup>

وقال فيه النبي " ﷺ " : العباس مني وانا منه<sup>(١٣)</sup> .

وقال فيه النبي " ﷺ " العباس عم نبيكم اجود قريش كفا واوصلها<sup>(١٤)</sup>

### المطلب الرابع : وفاته

مات العباس بن عبد المطلب في المدينة وصلى عليه عثمان بن عفان<sup>(١٥)</sup> سنة سنتين وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين وكان أسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين<sup>(١٦)</sup> .

### المبحث الثاني: مسائل في المعاملات ويشتمل على ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول : الاشتراط في المضاربة

#### المطلب الثاني : بيع الأعمى وشرائه.

#### المطلب الثالث : الربا في دار الحرب .

في خلال البحث والتدقيق تبين لسيدنا العباس اقوالا في المعاملات وينحصر ذلك في ثلاث مسائل لذا سينقسم هذا البحث على ثلاثة مطالب

### المطلب الأول: مسألة "الاشتراط في المضاربة"

" كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحرا، ولا ينزل به واديا، ولا يشتري به ذات كبد رطبة فإن فعل فهو ضامن ، فرقع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه"<sup>(١٧)</sup>

ومن خلال ما تقدم ينتج اثرأ اختلف فيه الفقهاء الا انني اثرت الكلام عن معنى المضاربة ، ومشروعيتها وانواعها

اولاً: تعريف المضاربة لغة ، واصطلاحاً :

١- المضاربة في اللغة: وهي مفاعلة من الضرب في الأرض والسير فيها للتجارة. وكأنه مأخوذ من الضرب في الأرض لطلب الرزق<sup>(١٨)</sup>. قال الله تعالى: "وَأخْرُونَ يَصْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ"<sup>(١٩)</sup>.

٢- المضاربة في الاصطلاح: "عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين ، والعمل من الجانب الآخر" ، ومراده الشركة في الربح وهو يستحق بالمال من أحد الجانبين<sup>(٢٠)</sup> ، او هي: أن يدفع رجل

ماله إلى آخر يتجر له فيه ، على أن ما حصل من الريح بينهما حسب ما يشترطانه (٢١) ، والقراض عند أهل المدينة هو المضاربة عند أهل العراق (٢٢) ،

ثانياً : مشروعيتها : المضاربة مشروعة بالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والمعقول

١ - الكتاب ومنه قوله تعالى: "وَأَخْرُونَ يَصْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" (٢٣) يَعْني السَّفَر لِلتَّجَارَةِ (٢٤) .

٢ - ما روي: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَعُبَيْدَ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَدِمَا الْعِرَاقَ وَنَزَلَا عَلَى أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ لَوْ كَانَ عِنْدِي فَضْلٌ مَالٍ لَأَكْرَمْتُكُمْ وَلَكِنْ عِنْدِي مَالٌ مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ فَأَبْتَا عَا بِهِ، فَإِذَا قَدِمْتُمَا الْمَدِينَةَ فَأَدْفَعَاهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَلَكَمَا رِبْحُهُ، فَفَعَلَا ذَلِكَ، فَلَمَّا قَدِمَا عَلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْبَرَاهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: " هَذَا مَالُ الْمُسْلِمِينَ فَرِبْحُهُ لِلْمُسْلِمِينَ " فَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَالَ عُبيدُ اللَّهِ: " لَا سَبِيلَ لَكَ إِلَى هَذَا فَإِنَّ الْمَالَ لَوْ هَلَكَ كُنْتَ تُضْمِنُنَا ، قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - اجْعَلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمُضَارِبِينَ، لَهُمَا نِصْفُ الرِّيحِ وَلِلْمُسْلِمِينَ نِصْفُهُ فَاسْتَضَوْبَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٢٥)

٣ - الإجماع : روي عن جماعة من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - أنهم دفعوا مال اليتيم، مضاربة منهم سيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا علي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبيد الله بن عمر وسيدتنا عائشة - رضي الله عنهم - ولم ينقل أنه أنكر عليهم من أقرانهم أحد، ومثله يكون إجماعاً (٢٦).

٤ - المعقول : وهو نوع من القياس يدل على الجواز أيضاً ، وهو أن الناس يحتاجون إلى عقد المضاربة؛ لأن الإنسان قد يكون له مال لكنه لا يهتدي إلى التجارة، وقد يهتدي إلى التجارة لكنه لا مال له، فكان في شرع هذا العقد دفع الحاجتين، والله تعالى ما شرع العقود إلا لمصالح العباد ودفع حوائجهم (٢٧).

رابعاً : انواعها: تنقسم المضاربة الى قسمين عامة مطلقة وخاصة مقيدة:

١ - المضاربة المطلقة او العامة: وهي التي لم يشترط صاحب المال على صاحب العمل شروطا تمنعه من الاتجار في بلد او نوع سلعة او وقتها فهذا مما لا خلاف فيه بين الفقهاء (٢٨) .

٢ - المضاربة المقيدة او الخاصة: وهي التي يشترط صاحب المال فيها على صاحب العمل خصوص التصرف كتقييده على صنف من اصناف التجارة ، او بالابتياح من شخص معين ، او مكان معين (٢٩)

وهي التي اختلف الفقهاء فيها على مذهبين:

المذهب الأول: يجوز فيها أن يشترط رب المال على المضارب ما يرى فيه المصلحة، كالمكان والزمان والجهة التي يتعامل معها، ونوع التجارة والسلع التي يتاجر بها، على ألا تكون هذه السلع نادرة أو

معدومة من الأسواق وهذا مروى عن سيدنا العباس بن عبدالمطلب "رضي الله عنه"<sup>(٣٠)</sup> وبذلك قال الحنفية<sup>(٣١)</sup> والحنابلة<sup>(٣٢)</sup>

المذهب الثاني: لا يجوز الاشرط وبذلك قال المالكية<sup>(٣٣)</sup> والشافعية<sup>(٣٤)</sup>

قال ابو حنيفة: اذا اشترط على المقارض الا يشتري الا من فلان الا الرقيق او على ان لا يبيع ولا يشتري إلا الرقيق أو على ألا يبيع ولا يشتري الا بالكوفة كان ذلك على ما شرط ولا ينبغي ان يتجاوزه فان تعده ضمن<sup>(٣٥)</sup>

قال مالك: من اشترط على من قارض ان لا يشتري حيوانا او سلعة باسمها فلا باس بذلك ومن اشترط على من قارض ان لا يشتري الا سلعة كذا وكذا فان ذلك مكروه الا ان تكون السلعة التي امره ان لا يشتري غيرها كثيرة موجودة لا تخلف في شتاء ولا صيف فلا باس بذلك<sup>(٣٦)</sup>

قال الشافعي: لا يجوز ان يقارضه ويشترط عليه الا ان لا يشتري الا من فلان او الا سلعة واحدة بعينها او يشتري نخلا او دوابا فان فعل ذلك فذلك كله فاسد<sup>(٣٧)</sup> وان اشترط ان يشتري صنفا موجودا في الشتاء والصيف فذلك جائز<sup>(٣٨)</sup> الادلة ومناقشتها:

استدل اصحاب المذهب الأول بادلة كثيرة منها:

- روى عن حكيم بن حزام رضى الله عنه: أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به ، أن لا يجعل مالى فى كبد رطبة ، ولا يحمل فى بحر ، ولا ينزل به بطن مسيل ، فإن فعلت شيئا من هذا ضمننت مالى . وقيل رفع شرطه إلى رسول الله ﷺ فأجازه<sup>(٣٩)</sup>.

- كذلك روى عن ابن عباس ، قال: كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه: "أن لا ينسلك به بحرا ، ولا ينزل به واديا ، ولا يشتري به ذا كبد رطبة ، فإن فعله فهو ضامن" ، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه<sup>(٤٠)</sup> .

- وجه الدلالة: هذه الشروط التى رويت عن بعض الصحابة ومنهم حكيم بن حزام ، وعبدالله بن مسعود و سيدنا العباس "رضي الله عنهم" تحدد درجة المخاطرة التى قد تؤثر على المال اذا خالف المضارب الشروط وحكم المضاربة الوكالة عند الدفع والشركة بعد الربح ومع ذلك فهو وكيل فيه ؛ لأنه يتصرف فيه بأمر مالكه ، فإذا ربح فهو شريك فيه لتملكه جزءا من المال بعمله ؛ ولأنها وكالة ، وفي التخصيص فائدة فيتخصص ، ولو خالفه كان مشتريا لنفسه وربحه له ؛ لأنه لما خالف صار غاصبا فأخذ حكم العصب ، ثم قيل: يصم بنفس الإخراج من البلد لوجود المخالفة ، وقيل: لا يصم ما لم يشتتر لإحتمال عوده إلى البلد قبل الشراء ، فإذا عاد زال الضمان وصار مضاربة على حاله بالعقد الأول كالمودع إذا خالف ثم عاد<sup>(٤١)</sup>

### استدل اصحاب المذهب الثاني بادلة منها:

- ان الاحاديث التي رويت عن بعض الصحابة "رضي الله عنهم" كلها ضعيفة لا تصلح للاستدلال بها.
- أن تقييد العامل بالإتجار بسلعة معينة، أو بالتعامل أو بعدم التعامل مع جهة معينة يفسد العقد ؛ لأن هذا الشرط من باب التضييق على المضارب فيعظم الغرر والغرر منهي عنه<sup>(٤٢)</sup> ، وأن هذا التقييد يمنع مقصود المضاربة وهو التقلب في الاسواق وطلب الربح<sup>(٤٣)</sup>
- واجيب عن ذلك:
- ان الشروط التي اجازها اصحاب القول الأول هي ما يرى فيه المصلحة، كالمكان والزمان والجهة التي يتعامل معها، ونوع التجارة والسلع التي يتاجر بها، وهذا لا يتنافى مع مقصود المضاربة .

### الترجيح:

- وبعد هذا العرض يتضح رجحان المذهب الأول القائل بجواز الاشتراط على المضارب وهو ما ذهب اليه سيدنا العباس بن عبدالمطلب "رضي الله عنه"
- على ألا تكون هذه السلع نادرة أو معدومة من الأسواق.
- ولا يجوز - في كل الأحوال - أن يشترط رب المال شرطاً قد يتنافى مع مقتضى العقد، مثل ما قد يحول بين المضارب والتصرف الذي يتطلبه العمل التجاري المعتاد، أو ما قد يؤدي إلى إلزام العامل بشئ من خسارة رأس المال، أو يؤدي إلى عدم التخلية، أو غيرها من الشروط التي تقصد العقد أو تضر بالمقصود منه. أما التقييد بغير المفيد ... فلا يثبت ويلغي؛ لأنه لا فائدة فيه، ولا يتقيد به العامل<sup>(٤٤)</sup>..... والله اعلم

## المطلب الثاني: مسألة "بيع الأعمى وشرائه"

اصاب العمى سيدنا العباس بن عبد المطلب "رضي الله عنه" في آخر حياته ولم يتوفى عن التجارة ، وظل يباشر البيع والشراء بنفسه وكان هذا الاثر سبب في اختلاف الفقهاء<sup>(٤٥)</sup> .

لا خلاف بين الفقهاء في أن العمى لا يزيل الأهلية ، فالمصاب بهذه الآفة كالمبصر في الأحكام ، الا في بعض امور اقتضتها الضرورة ، فلا تسقط عنه التكاليف الشرعية بدنية كانت ام مالية الا ما سقط لعذر او لضرورة<sup>(٤٦)</sup>

الا انهم اختلفوا في بيع الأعمى ، وشرائه على مذهبين :

**المذهب الأول:** يصح بيعه وشرائه وبذلك قال: الحنفية<sup>(٤٧)</sup> والمالكية<sup>(٤٨)</sup> والحنابلة<sup>(٤٩)</sup> وروي هذا القول عن سيدنا العباس (رضي الله عنه) ، وعن عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عمر (رضي الله عنهم)<sup>(٥٠)</sup>

**المذهب الثاني:** لا يصح بيعه في الاشياء التي تشترط فيها الرؤية وبذلك قال الشافعي اما ما لا تشترط فيه الرؤية كالسلم فيصح ان كان رأس المال في الذمة<sup>(٥١)</sup>

### الادلة ومناقشتها:

استدل اصحاب المذهب الأول القائلين بالجواز بما يلي:

١- **الكتاب:** قوله تعالى : " وأحل الله البيع وحرم الربا " <sup>(٥٢)</sup>

وجه الاستدلال: لم تفرق الآية بين العميان والبصراء<sup>(٥٣)</sup>

واجيب عن ذلك: بانه مخصوص بما سنذكره من ادلة.

٢- **الاجماع:** استدلوا بإجماع الصحابة (رضي الله عنهم) : وَهُوَ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَانُوا يَتَّبِعُونَ وَيَسْتَتِرُونَ فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فدل على أنهم مجمعون عليه<sup>(٥٤)</sup> .

- وَأَمَّا نَقْلُهُمُ الْإِجْمَاعَ فَغَيْرُ مُسْلِمٍ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَقْلَ مَعَهُمْ أَنَّ هَؤُلَاءِ بَاشَرُوا عَقْدَ الْبَيْعِ بَعْدَ الْعَمَى . وَلَوْ نَقَلُوهُ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْإِنْكَارِ لَا يَكُونُ رِضًا<sup>(٥٥)</sup> .

ويرد عليهم : هذا مما قد نقلت الأمة جوازه؛ لأن أهل كل عصر لا يخلون من عميان يكونون فيهم، يتصرفون في الشراء والبيع، ولم يذكر عن أحد من السلف والخلف بطلان بيعه وشرائه. ولو كان كذلك، لكان الأعمى محجورا عليه، وكان ذلك يوجب أن يكون العباس عم النبي ﷺ، وابن عباس، وابن أم مكتوم، ونظراؤهم من الصحابة رضي الله عنهم لا يجوز تصرفهم<sup>(٥٦)</sup> ، ولم ينقل منعهم من البياعات، فلو كان لا يجوز عندهم لبين لهم ذلك، ولكانوا لا يعقدون، ولو فعل ذلك لنقل ، فلما لم ينقل دل على أن الأعمى في البيع كغيره.

فإن قيل: ولو باعوا وتصرفوا لنقل.. قلنا: البيع يفاعل ما كانوا عليه فلم ينقل، والابتياح متجدد، وإنما يتغير حال العاقد كتغيرها بالكبر والفقر، ولم ينقل أنهم بقوا على حالهم<sup>(٥٧)</sup> ، وربما قصدوا الاجماع السكوتي ، او قول الاغلبية والله اعلم .

### ٣- القياس:

- استدلووا بالقياس على النكاح؛ لِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ جَازٍ أَنْ يَقْبَلَهُ الْمَبْصِرُ جَازٌ أَنْ يَقْبَلَهُ الضَّرِيرُ كَالنِّكَاحِ<sup>(٥٨)</sup>.

وأجيب عن ذلك: وَأَمَّا قِيَّاسُهُمْ عَلَى النِّكَاحِ فَانْه قِيَّاسٌ مَعَ الْفَارِقِ فَمَا كَانَ لِلرُّؤْيَةِ فِيهِ تَأْثِيرٌ لَمْ يَصِحْ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لِلرُّؤْيَةِ تَأْثِيرٌ فِيهِ صَحَّ (٥٩).

ويرد على ذلك: ان لفقء الرؤية تأثيرا وهو ثبوت الخيار عند العلم بصفة المبيع، كما أن المبصر إذا اشترى ما لم يره ثبت له الخيار، ويجوز أن يسقط وإن لم يشاهده بأن يلحقه عيبا ويتغير، كذلك هذا يثبت له الخيار ويسقط إذا رضي به عند معرفة الصفة (٦٠).

- القياس على السلم "بيع الصفة"، فكل من صح سلمه صح بيعه للأعيان كالمبصر؛ لأن كل عقد صح من المبصر صح من الأعمى كالسلم؛ ولأنه عقد معاوضة فصح من الأعمى قياساً على ما شاهده قبل ذهاب بصره<sup>(٦١)</sup> فإذا سلم الوصف فيمن يعرف الألوان صحت العلة؛ لأن هذا الأعمى عنده لا يجوز بيعه في عموم الأشياء، ويجوز سلمه؛ ولأن من صح توكيله بالبيع صح شراؤه، كالمبصر<sup>(٦٢)</sup>

فإن قيل: ورد عن الشافعي قوله: من قال بجواز شراء الأعمى قيل له: إذا وقف في الدار في موضع لو كان بصيراً رآها لزمه البيع، وألزمه البيع في العين من غير مشاهدة ولا معرفة بالصفة (٦٣). فيرد على ذلك: هذا قد روي عن أبي يوسف، وليس يلزم ذلك كل قائل بشراء الأعمى؛ والصحيح: أن خياره لا يسقط حتى يوصف له الدار، فيقف على صفتها، فيلزمه البيع إذا رضي فيما عرف صفته (٦٤).

- ودليل المذهب الثاني نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وَعَقْدُ الضَّرِيرِ مِنْ أَعْظَمِ الْغُرْرِ (٦٥)، عن أبي هريرة قال: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر" (٦٦). ويرد على ذلك: أن الغرر المنهي عنه ما كان الغالب فيه تعذر التسليم، وهذا لا يوجد في بيع الأعمى (٦٧).

- ونهيه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ (٦٨) عن أبي هريرة قال: "أن رسول الله ﷺ، نهى عن الملامسة والمنايذة" (٦٩) وَبَيْعِ الضَّرِيرِ أَسْوَأَ حَالًا مِنْهُ؛ وَلِأَنَّهُ يَبْعُ مَجْهُولُ الصِّفَةِ عِنْدَ الْعَاقِدِ فَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا، كَمَا لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ عَبْدًا أَوْ تَوْبًا؛ وَلِأَنَّهُ يَبْعُ عَيْنٍ فَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ لِفَقْدِ الرُّؤْيَةِ تَأْثِيرٌ فِيهِ كَالْبَصِيرِ فِيمَا لَمْ يَرَهُ (٧٠)، ولأن الأعمى إذا اشترى قام لمسه مقام نظره (٧١) ويرد على ذلك: بيع الملامسة هو البيع الذي ينعقد بها، وهو أنهم كانوا يتناولون على البيع، فمن لمسه وجب له. وعندنا: بيع الأعمى يثبت فيه الخيار في المجلس إذا كان المبيع مما يعرف باللمس، فلا يكون بيع الملامسة (٧٢).



### الترجيح:

بعد المناقشة يتبين جواز بيع الاعمى وشراؤه وهو قول سيدنا العباس رضي الله عنه سواء كان أكمه وهو الذي خلق أعمى ، أو يكون قد عمي بعد أن أبصر لكن بشرط علمه بالمبيع أو المشتري ، إمّا باللمس إن عرفه به ، أو بالذوق إن علمه به أو يوصف له وصفا يرفع الجهالة لعموم الجواز ، وضرورة التعامل.

ولأنه بيع صدر من أهله في محله ، فكان سائغا. ؛ ولأنّ المقتضي موجود والأصل ، والمعارض لا يصلح للمانعية ؛ لأنّنا فرضنا معرفته ، فكان كما لو باع شيئا غائبا عنه يعلم بالمشاهدة. ولأنّ في الصحابة من كان أعمى ولم ينقل أنّهم منعوا من البيع مع كثرتهم ، ولو كانوا منعوا ، لنقل. ؛ ولأنّ الأخرس تقوم إشارته مقام عبارته فالأعمى ينبغي أن يقوم مسّه وذوقه وشمّه مقام رؤيته ..... والله اعلم .

### المطلب الثالث: التعامل بالربا في دار الحرب

ورد عن النبي ﷺ " في خطبته يوم عرفة في حجة الوداع قوله: "..... وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ وَأَوَّلُ رَبًّا أَضْعُهُ رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ،...." (٧٣) ورد عن سيدنا العباس بن عبد المطلب "رضي الله عنه" انه كان يتعامل بالربا في دار الحرب وكان لهذا التعامل اثر في اختلاف الفقهاء

وقبل ان نتكلم عن اقوال الفقهاء في حكم التعامل بالربا في دار الحرب لا بد ان نبين حكم الربا فنقول الربا حرام ثبت تحريمه بالكتاب والسنة والاجماع فمن الكتاب قوله تعالى: "واحل الله البيع وحرم الربا" (٧٤)،

ومن السنة حديث " أبي سعيد الخدري ، قال: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، يدا بيد، فمن زاد، أو استزاد، فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء" (٧٥)

وقد اجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى انه من الكبائر (٧٦)

الا انهم اختلفوا في حكم التعامل بالربا في دار الحرب على مذهبين:

المذهب الأول: يجوز الربا في دار الحرب بين المسلم والحربي وبه قال ابراهيم النخعي ، وابو حنيفة ، والثوري (٧٧) وهو مروى عن سيدنا العباس بن عبد المطلب "رضي الله عنه" (٧٨)

المذهب الثاني: يحرم الربا في دار الحرب كحرمته في دار الاسلام وبه قال: مالك واحمد ، والاوزاعي ، وابو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، واسحاق (٧٩)

#### الادلة ومناقشتها:

استدل اصحاب المذهب الاول القائلين بالجواز بما يلي:

- بما روى مكحول عن النبي صلى الله عليه انه قال: "لا ربا بين المسلمين واهل الحرب في دار الحرب" (٨٠)

وجه الدلالة : الحديث واضح الدلالة على جواز الربا في دار الحرب

واجيب عن ذلك: الحديث ضعيف (٨١) فيبطل الاستدلال به .

- بما روي عن رسول الله ﷺ في حجة الوداع اذ خطب بالناس يوم عرفة ، فقال: " ... الا ان كل ربا كان في الجاهلية فهو موضوع ، واول ربا يوضع ربا العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه....." (٨٢)

وجه الدلالة: وهذا يدل على إجازة الربا مع أهل الحرب في دار الحرب ؛ لأن مكة كانت دار حرب

وكان بها العباس بن عبد المطلب مسلما، إما من قبل بدر - على ما ذكره ابن إسحاق او من قبل فتح

خيبر - ان لم يصح ما ذكره ابن اسحاق ، وقد كان الربا يوم فتح خيبر محرما فلما لم يرد رسول الله -

ﷺ - ما كان من ربا بعد اسلامه إما من قبل بدر، وإما من قبل فتح خيبر، إلى أن ذهب الجاهلية

بفتح مكة، وإنما وضع منه ما كان قائما لم يقبض، دل ذلك على إجازته، إذ حكم له بحكم ما كان من

الربا قيل تحريمه، وبحكم الربا بين أهل الذمة والحريين إذا<sup>(٨٣)</sup> وكذلك قوله ﷺ: " وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب " قد دل على أن ربا كان قائما إلى ذلك الوقت أعني وقت فتح مكة لأنه لا يضع إلا ما كان قائما لا ما قد كان سقط وقد كان أسلم قبل ذلك على ما دل عليه حديث الحجاج أنه كان مسلما حين فتح خيبر في سنة سبع من الهجرة وفتح مكة في السنة الثامنة منها وحجة الوداع في التاسعة منها وهذا استدلال صحيح لأن العباس أسلم قبل الفتح بمدة فلو كان الربا حراما عليه بمكة لأمر بالرد إلى أربابها قال تعالى: "وَإِنْ تَبُئْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ"<sup>(٨٤)</sup>

واجيب عن ذلك: قوله ﷺ: "وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب " انما كان في حجة الوداع في السنة العاشرة من الهجرة وليس في فتح مكة<sup>(٨٥)</sup> فلا يصح الاستدلال به.

ومما يؤكد ان العباس كان يتعامل بالربا قبل اسلامه ما ذكره النووي في معرض الكلام عن اضافة الربا الى الجاهلية في حديث النبي ﷺ "الا ان ربا الجاهلية موضوع بقوله: "ان العباس كان له ربا في الجاهلية من قبل اسلامه فيكفي حمل اللفظ عليه ولا دليل على انه بعد اسلامه استمر على الربا"<sup>(٨٦)</sup> واستدل اصحاب المذهب الثاني بعموم القرآن والسنة في تحريم الربا من غير فرق في تحريمه بين دار الاسلام ودار الحرب فما كان حراما في دار الاسلام كان حراما في دار الحرب سواء جرى بين مسلمين او مسلم وحربي<sup>(٨٧)</sup>

### الترجيح :

بعد عرض المسألة ومناقشة الأدلة يتبين رجحان ما ذهب اليه اصحاب المذهب الثاني القائلون بالتحريم وذلك لقوة ادلتهم وضعف ادلة المذهب الاول وعدم صلاحيتها للاحتجاج والاستدلال ويمكن ان نجمع بين الاقوال فنقول بحرمة التعامل بالربا بين المسلمين وغير المسلمين في دار الاسلام وفي دار الحرب وبجواز التعامل بالربا بين المسلم والحربي الذي لا امان بينهما<sup>(٨٨)</sup> لأن اعمال الادلة اولى من اهمالها والله اعلم

### الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
أما بعد:

بعد هذه الرحلة المباركة مع فقه سيدنا العباس بن عبد المطلب "رضي الله عنه" في باب المعاملات وما  
نتج عن ذلك من اثر في اختلاف الفقهاء نخرج بالنتائج الآتية:

- كان لاشتراط سيدنا العباس بن عبد المطلب "رضي الله عنه" على صاحب العمل في المضارب  
اثر في اختلاف الفقهاء والراجح جواز ذلك

- استدل الجمهور بفعل سيدنا العباس بن عبد المطلب "رضي الله عنه" على جواز بيع الاعمي  
وشراؤه وهذا ما ترجح لدى الباحث شرط علمه بالمبيع أو المشتري ، إمّا باللمس إن عرفه به ، أو  
بالذوق إن علمه به أو يوصف له وصفا يرفع الجهالة لعموم الجواز ، وضرورة التعامل.

- اما مسألة التعامل بالربا في دار الحرب فانه لم يثبت ان سيدنا العباس بن عبد المطلب "رضي  
الله عنه" كان يتعامل بالربا في دار الحرب بعد اسلامه وقد ترجح القول بحرمة التعامل بالربا بين  
المسلمين وغير المسلمين في دار الاسلام وفي دار الحرب وبجواز التعامل بالربا بين المسلم والحربي  
الذي لا امان بينهما ؛ لأن اعمال الادلة اولى من اهمالها .  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## الهوامش :

- (١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، باب مسند عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب: ١١/٥ رقم الحديث ٢٧٩٠
- (٢) الطبقات الكبرى: ٣/٤
- (٣) الطبقات لخليفة بن خياط/ ٢٩
- (٤) المنتخب من ذيل المذيل: ١٢/١
- (٥) ينظر معرفة الصحابة: ٤/٢١٢٠
- (٦) الطبقات الكبرى: ٣/٤
- (٧) الثقات للعجلي: ٢٤٨/٧
- (٨) بحث بعنوان "فقه سيدنا العباس بن عبد المطلب مسائل الطهارة انموذجا دراسة فقهية مقارنة" أ.م.د. محمد امين خلف تدريسي في كلية العلوم الاسلامية /جامعة تكريت.
- (٩) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: ٤/٤٧٦
- (١٠) بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل: ١/١٣٧
- (١١) الثقات للعجلي: ٢٤٨
- (١٢) الثقات بن حبان: ٣٣/١.
- (١٣) المستدرک على الصحيحين ، باب ذکر اسلام العباس واختلاف الروايات في وقت اسلامه : ٣/٣٦٣ رقم الحديث ٥٤١١ قال الذهبي: حديث صحيح
- (١٤) المسند للشاشي باب ما رواه سعيد بن المسيب عن سعد : ١/١٩٦ رقم ١٤٩
- (١٥) التاريخ الكبير: ٥٨/٢.
- (١٦) التاريخ الكبير: ٦٢٧/٢.
- (١٧) السنن الكبرى للبيهقي : ٦/١٨٤.
- (١٨) ينظر لسان العرب: ١/٥٤٤
- (١٩) سورة المزمل جزء من الآية ٢٠.
- (٢٠) الهداية في شرح بداية المبتدي: ٣/٢٠٠ .
- (٢١) المجموع شرح المهذب: ١٤/٣٥٨.
- (٢٢) الكافي في فقه أهل المدينة: ٢/٧٧١ ، المجموع شرح المهذب: ١٤/٣٥٨.
- (٢٣) سورة المزمل: الآية ٢٠
- (٢٤) ينظر جامع البيان في تأويل القرآن: ٢٣/٦٩٩.
- (٢٥) المبسوط: ١٨/٢٢
- (٢٦) ينظر الاستذكار: ٤/٧
- (٢٧) بدائع الصنائع: ٦/٧٩.
- (٢٨) ينظر الاختيار: ٣/٢١ ، ينظر الاستذكار : ٧/١٢
- (٢٩) ينظر الاختيار : ٣/٢١ ، ينظر المبسوط: ٢٢/٦٨.

- (٣٠) ينظر المبسوط: ١٨/٢٢
- (٣١) الاختيار: ٢١/٣.
- (٣٢) ينظر الهداية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: ٢٨٦/١
- (٣٣) ينظر بداية المجتهد: ٥٤٠.
- (٣٤) ينظر تحفة المحتاج شرح المنهاج: ٤٢١/٢.
- (٣٥) ينظر العناية شرح الهداية: ٤٤٥/٨.
- (٣٦) ينظر الاستذكار: ١٢/٧، الذخيرة: ٢٣/٦
- (٣٧) الفاسد عند الشافعي هو
- (٣٨) ينظر اسنى المطالب: ١٢٢/٥.
- (٣٩) سنن الدار قطني ، كتاب البيوع : ٢٣/٤ رقم الحديث ٣٠٣٣.
- (٤٠) سنن الدارقطني ، كتاب البيوع : ٥٢/٤ رقم الحديث ٣٠٨١ ، المعجم الاوسط ، باب من اسمه احمد: ٢٣١/١ رقم الحديث ٧٦٠ ، السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب القراض : ١٨٤/٦ رقم الحديث ١١٦١١.
- (٤١) الاختيار لتعليل المختار: ٢١/٣ ،
- (٤٢) ينظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ٢٣/٤
- (٤٣) ينظر اسنى المطالب: ٢٨٣ /٢
- (٤٤) ينظر المبسوط: ٦٨/٢٢
- (٤٥) ينظر الحاوي: ٣٣٩/٥.
- (٤٦) ينظر رد المحتار على الدر المختار: ٦٠٠/٤
- (٤٧) ينظر البناءية شرح الهداية: ٨/ ٩٥ ، شرح مختصر الطحاوي ، الجصاص: ٩٢/٣
- (٤٨) ينظر الإشراف على نكت مسائل الخلاف: ٥٥٦/٢
- (٤٩) المغني ، ابن قدامة : ١٥٨ /٤
- (٥٠) شرح مختصر الطحاوي: ٩٢/٣.
- (٥١) ينظر المجموع شرح المذهب: ٣٠٢/٩
- (٥٢) سورة البقرة جزء من الآية ٢٧٥ .
- (٥٣) شرح مختصر الطحاوي للجصاص: ٩٢ /٣.
- (٥٤) الحاوي الكبير : ٣٣٩ /٥ .
- (٥٥) الحاوي الكبير: ٣٣٩/٥.
- (٥٦) شرح مختصر الطحاوي : ٩٢/٣.
- (٥٧) التجريد للقدوري: ٢٦٠٤/٥.
- (٥٨) الحاوي الكبير : ٣٣٩ /٥ .
- (٥٩) ينظر تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٢٧٠/٤
- (٦٠) التجريد ، للقدوري: ٢٦٠٦/٥

- (٦١) الإشراف على نكت مسائل الخلاف: ٥٥٧/٢.
- (٦٢) التجريد ، للقدوري: ٢٦٠٤/٥.
- (٦٣) ينظر الحاوي الكبير: ٣٣٩/٥.
- (٦٤) التجريد ، للقدوري: ٢٦٠٦/٥.
- (٦٥) الحاوي الكبير: ٣٣٩/٥.
- (٦٦) صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصة ، والبيع الذي فيه غرر : ١١٥٣/٣ رقم الحديث ١٥١٣.
- (٦٧) ينظر التجريد ، للقدوري: ٢٦٠٥/٥.
- (٦٨) الْمَلَامَسَةُ: لَمَسَ الرَّجُلُ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ وَلَا يَقْلِبُهُ وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يُنْبَذَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ وَيُنْبَذَ الْآخَرُ بِثَوْبِهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي: ٤٨/٤ ، ينظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ١٦٧/٣.
- (٦٩) صحيح البخاري ، باب بيع المناذرة: ٧٠/٣ رقم الحديث ٢١٤٦.
- (٧٠) التجريد للقدوري: ٢٦٠٥/٥.
- (٧١) ينظر المغني لابن قدامة: ١٥٨/٤.
- (٧٢) التجريد للقدوري: ٢٦٠٥/٥.
- (٧٣) سنن الدارمي ، باب في سنة الحاج : ١١٦٧/٢ رقم الحديث ١٨٩٢ ، سنن ابن ماجه باب حجة رسول الله ﷺ : ١٠٢٢/٢ رقم الحديث ٣٠٧٤ ، صحيح ابن خزيمة ، باب قصر الخطبة يوم عرفة: ١٣٢٦/٢ رقم الحديث ٢٨٠٧ ، السنن الكبرى ، النسائي باب الخطبة على الناقة بعرفة : ١٥٥/٤ رقم الحديث ٣٩٨٧.
- (٧٤) سورة البقرة جزء من الآية ٢٧٥.
- (٧٥) صحيح مسلم ، باب الصرف وبيع الذهب : ١٢١١/٣ رقم الحديث ١٥٨٤.
- (٧٦) ينظر المغني : ٣٣/٤.
- (٧٧) ينظر المقدمات الممهديات: ١١/٢ ، بدائع الصنائع: ١٩٢/٥ ،
- (٧٨) سنن الدارمي: ١١٦٧/٢.
- (٧٩) ينظر مسائل الامام احمد واسحاق بن راهويه: ٣٩٠١/٨ ، الجواهر النيرة على مختصر القدوري: ٢١٦/١ ، الحاوي الكبير: ٧٥/٥ ، المجموع شرح المهذب: ٣٩٢/٩ ، المغني: ٣٢/٤.
- (٨٠) لم اجده في كتب الحديث وانما وجدته في بعض كتب الفقه والاصول ينظر العدة في اصول الفقه: ١٤٧٧/٥ ،
- (٨١) ينظر المغني: ٣٢/٤.
- (٨٢) سبق تخريجه في ص
- (٨٣) ينظر المعاصر من المختصر: ٣٤٢/١.
- (٨٤) سورة البقرة : جزء من الآية ٢٧٩
- (٨٥) ينظر معالم السنن: ١٩٧/٢.



(٨٦) ينظر المجموع: ٢٢٩/١١.

(٨٧) ينظر نهاية المحتاج: ٤٢٦/٣.

(٨٨) ينظر الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف: ٥٣/٥.



### المصادر

- الاستذكار: (لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ط١، تحقيق: سالم محمد عطاء، محمد علي عوض.
- الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف: لابي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ)، تحقيق: د. ابو حماد صغير احمد بن محمد حنيف ، (دار طيبة-الرياض-١٩٨٥م).
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: (زين الدين ابن نجيم الحنفي)، دار المعرفة، بيروت، ط٢.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعي وهو شرح مختصر المزني: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي (ت ٤٥٥هـ) ، تحقيق: الشيخ علي، محمد عوض، الشيخ عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان) (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م) ط١.
- المبسوط: (شمس الدين محمد ابن ابي سهل السرخسي ابو بكر المتوفى)، دار المعرفة- بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.
- المجموع شرح المهذب: (محيي الدين بن شرف النووي )، مطبعة العاصمة بالقاهرة، الناشر زكريا علي يوسف.
- المغني في فقه الامام احمد بن حنبل الشيباني: (عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي ابو محمد المتوفى ٦٢٠هـ)، دار الفكر- بيروت، ط١، سنة ١٤٠٥هـ.
- الهداية شرح بداية المبيدي، أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الراشداني المرغيباني (ت ٥٩٣هـ)، (المكتبة الاسلامية).
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني (ت ٥٨٧هـ) ، (دار الكتاب العربي- بيروت).
- تبين الحقائق شرح كنز الرقائق: فخر الدين عثمان الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، (دار الكتب الاسلامي- القاهرة) ، (١٣١٣هـ).
- حاشية رد المختار المشهورة بحاشية ابن عابدين: (محمد امير الشهير بابن عابدين)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، ط٢ سنة ١٣٨٦هـ.
- سنن ابن ماجه: (لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى ٢٧٣هـ) دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود: (سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى ٢٧٥هـ) دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
- سنن البيهقي الكبرى: (احمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ) مكتبة دار ألباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

- سنن الترمذي: (محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي السلمي المتوفى ٢٧٩هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: احمد محمد شاكر وآخرين.
- صحيح البخاري: (لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦هـ) دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ط٣، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- صحيح مسلم: (للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى ٢٦١هـ) دار إحياء التراث، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج: (محمد الخطيب الشربيني المتوفى)، دار الفكر - بيروت.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: محمد بن عبد الرحمن المغربي، أبو عبد الله (ت ٩٥٤هـ) (دار الفكر بيروت-١٣٩٨ هـ)، الطبعة الثانية.
- لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)
- الكافي في فقه أهل المدينة ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ).
- جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ).مؤسسة الرسالة.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ) ، دار الحديث - القاهرة
- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج على ترتيب المنهاج للنووي ، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)
- المحقق: عبد الله بن سعاف اللحياني ، دار حراء - مكة المكرمة.
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ) ، دار الكتاب الإسلامي.
- الاختيار لتعليل المختار ، عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ).
- العناية شرح الهداية ، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: ٧٨٦هـ)
- دار الفكر.

- سنن الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ).
- المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، دار الحرمين - القاهرة.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان.
- الحجة على أهل المدينة ، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: ١٨٩هـ) ، عالم الكتب - بيروت
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ) ، دار ابن حزم.
- شرح مختصر الطحاوي ، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ) .
- التجريد للقدوري ، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (المتوفى: ٤٢٨هـ).
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ).
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، دار طوق النجاة.
- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)
- دار المغني للنشر والتوزيع،
- صحيح ابن خزيمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) دار النشر المكتب الإسلامي - بيروت.
- المقدمات الممهيات ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)
- الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي ، المكتبة الشاملة، مصر.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح [٢٠٣هـ - ٢٦٦هـ]
- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)

الناشر: الدار العلمية - الهند.

-الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي.

-الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوزاني ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع

- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ) ، المطبعة العلمية - حلب